هذا والبيان للبنين عليه السلام بقوله الاثنان فجمع وما فوقهما جماعة واما
قوله فيما عتبارهما بالواحد اولى فاعتبارهما بالثلث فنقول بل اعتبارهما
بالثلث اولى لان بين الاثنين والثلاثة مجانسة فحيث انهما عدد بخلاف
الواحد فانه ليس بعدد وعلى ما عرف في كتب الحساب الا يرى ان شهادة الاثنين
كشهادة الثلاث بخلاف شهادة الواحد فانها لا تقبل وكذلك الحاكم يقضي
على الاثنين كما يقضي على الثلاث بخلاف الواحد فانه لا يقضي عليه واما قوله
الثلثان مشكوك فنقول انه ليس بمشكوك بل هو معلوم بالضرورة بالنص
بوجوه التي بيناها ولان الله تعالى جعل للاختين الثلثين بقوله تعالى
وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان حاتمك فيما بقي الا ولى ان يكون
للبنتين الثلثان لان القرابة البنتية اقرب الى الميت من القرابة الاختية
فان البنت جزء الميت والاخت جزء ابيه وجزء الميت اقرب اليه من جزء
ابيه ولان الله تعالى نص على حكم الاختين صريحا ولم يحكم على حكم ما فوقهما
كذلك ههنا نص على حكم ما فوق البنتين صريحا ولم ينص على البنتين كذلك
فيستدل بحكم الاختين كذا ذكره قاضيخان العلامة في شرح الجامع الصغير
وصاحب زاده والثلثة ان كن مع الابن الصلبي فللذكر مثل حظ
الانثيين اي للابن الصلبي مثل نصيب البنتين عند الاجتماع
عرف ذلك بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
وبقوله تعالى للرجال نصيب مما اكتسبوا شمولا فان قلت ان
المطلوب بيان احوال البنتية مع وجود الابن الصلبي وانتم تقسيم

البنتين

البنتية في بيان احوال الابن فقط وهذا مصادرة عن المطلوب قلت
لا كذلك بل بيان حال الابن مطلوب ههنا لان بيان حال البنت مع وجود
الابن موقوف على بيان حاله وحاله لم يتبين صريحا الا بهذه الآية وفيها
اشارة الى بيان حالهما معه وهي كونهما عصبة مع الابن الصلبي فلهذا
قال وهو يعصبهن اي الابن الصلبي واحدا كان او اكثر يعصب
البنت الصلبية واحدة كانت او اكثر بهذه الآية لان الله تعالى جعل
الابن مع البنتين فيما في الاستحقاق وهو عصبته بالنص بكل حال
سواء كان منفردا عن اصحاب الفرائض او لا اما عند الانفراد فهو قوله
عليه السلام الشيب للشيب فميطا عني سالة اعرابي بقوله ظلمني
طلح وغادر شبلا ونشيبا فمعنى السؤال رجل مات وترك ابنا ولما
ومعنى الجواب للابن جميعا كذا فسر عند الاجلاء واما عند الاجتماع
فهو قوله عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها الحديث لانه اولى
عصبة رجل مع كل وارث فتغير حال البنات فرضيه الى العصوبة
بوجوه حتى يزاد سهمهن بزيادة بنت ولو كن صاحبات فرض معه
لم يتغير حالهن فيما فوق الواحد فكان للبنتين وفاعدا الثلثان
كما قدرنا ذلك فيهن بالنص في حال تنين الاولين وليس كذلك
لو كانت البنت واحدة مع الابن فللابن الثلثان وللبنت الثلث
بهذه الآية ولو لم يتغير حالهما فالفرضية بوجوده لكانت منظما
النصف كما نطق به النص عند ذلك ولو كانتا اثنتين معه فللابن

حال نسخ

فوق الاثنين على ما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)